

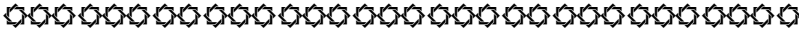
البنوك والمحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر

بقلم

أ/ عبد الله غالم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة. الجزائر



المخلص :

يهدف هذا المقال إلى حصر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية والبنوك التجارية و إلى الإصلاحات الاقتصادية الواجب القيام بها ، هذا من جهة و من جهة ثانية حاولنا تقديم جملة من التوصيات للبنوك التجارية حتى تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و هذا انطلاقا من التقويم الداخلي للبنوك ثم إلى محيطها الاقتصادي.

Résumé:

Cet article à pour but de limiter les problèmes de les qu'elles souffrent les entreprises économiques et les banques commerciales et les réformes économiques qui doivent être prises. D'un autre coté, on a essayé de présenter un ensemble de recommandations pour les banques commerciales pour qu'elles poussent participer a pousser la roue de développement économique et ça a partire de l'évaluation interne des banques et puis vers son environnement économique.

المقدمة :

اعتمدت الجزائر في مساعيها لإعادة بناء اقتصادها وللاضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على البنوك التي تسعى على المدى القصير والمتوسط إلى توسيع شبكتها، وكذلك للتكيف مع اقتصاد السوق؛ على الرغم من أعباء الديون الخارجية وحاجة الوطن إلى المزيد من الاستقرار السياسي. وعليه فقد تم الانتقال من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد السوق. وهنا نجحت البنوك في تكييف أنشطتها خاصة في هذه المرحلة الانتقالية والتي تعتبر خطوة حاسمة في مسيرة التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

إن الانتقال من اقتصاد مسير إداريا تهيمن عليه الدولة إلى سوق حر، يتطلب مجموعة من الإصلاحات الجوهرية. ومن بين هذه الإصلاحات كان القطاع المصرفي الذي يعد الرافد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية الغارقة بالديون وهنا استعملت الدولة كل البنوك بما فيها أصغر وأحدث بنك تملكه الدولة وهو بنك التنمية المحلية (BDL) "Banque de Développement Local" على فتح باب الاكتتاب أمام رأس المال الخاص وفي غضون ذلك، آتاحت إعادة رسملة المؤسسات العمومية التي تعاني من الخسائر وشراء دين القطاع العمومي لخمس بنوك تجارية حكومية كبيرة للتحرك نحو العمل على أسس التجارة الحرة، غير أن صعوبة الحصول على قروض مصرفية وعلى مستلزمات الإنتاج والركود في السوق المحلية يشكلان ضغطا على مديري ومسيري القطاعين العام والخاص⁽²⁾.

إن إصلاح القطاع العام المهيمن على الاقتصاد الوطني اعتمد بالدرجة الأولى على القطاع البنكي الذي وضع استراتيجية تعاون مع البنك الدولي، وارتكزت هذه الاستراتيجية على خصوصية بعض الوحدات الاقتصادية وإغلاق الأخرى. وهنا تم تأسيس إحدى عشرة شركة قابضة "Holding" لإدارة حصة الدولة في تلك المؤسسات المؤقتة. وآلت موجودات الدولة العاملة في القطاع الخاص إلى الشركات المساهمة المستقلة⁽³⁾.

لقد اتسم التحرك نحو الخصوصية بالتردد وبدأت بنوك القطاع العمومي مقاومة دخول رأسمال القطاع الخاص إليها ورفضوا اقتراح البنك الدولي بشأن عملية الخصوصية المكثفة وهذا من خلال إصدار السندات كما فعلت أوروبا الشرقية⁽⁴⁾.

وعليه سوف نتعرض في هذا المقال إلى البنوك التجارية العمومية والمحيط الاقتصادي الجديد وهذا من خلال النقطتين التاليتين :

. البنوك التجارية العمومية والمحيط الاقتصادي الجديد.

. توصيات موجهة للبنوك.

I: البنوك التجارية العمومية والمحيط الاقتصادي الجديد.

من أجل التصدي لمشكلات القطاع المالي التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية تم إنشاء نظام سليم للوساطة المصرفية بالاستناد إلى قوى السوق في إدارة السياسة النقدية وضمان استخدام آليات السوق لتعبئة التمويل المحلي للميزانية. والواقع أن المؤشرات تدل على أن حجم وفعالية

الوساطة المالية قد حقق نموًا بدرجة كبيرة مع تنفيذ الإصلاحات ومع ذلك مازالت هناك حاجة إلى إصلاحات أخرى لتعزيز الوفرة المالية والنهوض بالتخصيص الفعال للموارد.

و فيما يلي نتعرض إلى العناصر التالية: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات و البنوك . الرقابة النقدية و الإصلاحات المالية . إصلاحات تعزيز الوفرة المالية و التخصيص الفعال للموارد.

أولاً/ المشاكل التي تعاني منها المؤسسات و البنوك⁽⁵⁾ :

1 . بالنسبة للمؤسسات :

أ . المؤسسات العمومية الاقتصادية بحاجة دائماً لأموال لأن الإمكانيات المتولدة من نشاط تلك المؤسسات ضعيفة حيث نجد أن المؤسسات حالياً بحاجة إلى القرض المصرفي.

ب . لا يمكن في الوقت الحالي الحصول على أموال خارج السوق المصرفي لأن إمكانيات السوق المالي محدودة.

ت . إن بعض المؤسسات معنية بفكرة الخصخصة⁽⁶⁾ .

ث . الاهتمام بالمرادودية المالية يجعل المؤسسات تعاني من مشاكل تسويق منتجاتها لأن فيها منافسة.

و . نلاحظ حالياً بالنسبة لتمويل المؤسسات يبقى الأساس دائماً هو البنك.

2 . بالنسبة للبنوك:

أ . تعاني من ضعف في الموارد بالأخص الزبائن(الودائع) حيث أن أغلبية الودائع هي تحت الطلب يعني أنها غير مستقرة؛

ب . العلاقة . بنوك، مؤسسات . هي علاقة تجارية لكن نسجل دائماً أنها تساعد المؤسسات العمومية انطلاقاً من تعليمات من وزارة المالية ؛

ت . انسحاب الدولة تماماً من تمويل الاقتصاد ؛

ث . الافتقار إلى الإطار المؤسسي و الخبرة للقيام بالوساطة المالية الحقيقية؛

ج . ضعف السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية التي تسهل تنفيذ عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر⁽⁷⁾؛

ح . ضعف المركز المالي للبنوك التجارية و اعتمادها على منح القروض المشكوك في تحصيلها وعدم اعتماد البنوك التجارية في الجزائر على تطبيق آليات تسيير ذات كفاءة حتى تتمكن من تحقيق الأرباح؛

خ . تعاني البنوك التجارية من افتقارها إلى اتخاذ أساليب حديثة في الإدارة بصفة عامة وعدم اتخاذ معايير علمية واقتصادية في منح القروض والاعتماد على الودائع فقط؛

د . إن البنوك التجارية في الجزائر تعاني من ضعف التأهيل و التأطير في مجال المصرفية؛

ذ . غياب المنافسة بين البنوك في تقديم أحسن الخدمات المصرفية و قلة البنوك الأجنبية التي ستؤدي إلى حركية هذا القطاع

ر . إن الخطوات المنجزة لتوسيع نطاق التمويل الطويل الأجل ما تزال غير كافية؛

ز . انخفاض دور السوق المفتوحة نظرا لبدايتها في نهاية سنة 1996م بسبب السيولة الراكدة في الجهاز المصرفي و قلة عرض الأوراق المالية القابلة للتداول؛

س . ضعف الثقة بين الأفراد و الجهاز المصرفي بسبب نقص الإعلام والدعاية المصرفية و عدم نشر الثقافة المصرفية لدى المواطنين⁽⁸⁾؛

ش . عدم استخدام شبكة الانترنت وهذا بين كذلك عدم تلاؤم نشاط البنك مع المحيط الاقتصادي الجديد؛

ثانيا / الرقابة النقدية والإصلاحات المالية.

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، طرأ تغير جذري خلال السنوات الأخيرة في طريقة تشغيل القطاع المالي. فمن نظام اعتمد على نوع واحد من البنوك، لعبت فيه الخزينة دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك التجارية المملوكة للدولة إلى مؤسسات عامة خاسرة تفتقر إلى الفعالية، تتحرك الجزائر الآن بشكل مطرد نحو إقامة نظام مالي حديث قائم على آليات السوق.

و فيما يلي نتطرق إلى كل من التنظيم النقدي، الترتيب الخاص بالنقد الأجنبي، إعادة هيكلة البنوك/الإطار التنظيمي، توسيع نطاق الأدوات المالية وتمويل المساكن.

التنظيم النقدي :

في أواخر الثمانينات، أُتخذت أول مجموعة من التدابير لتحسين نشاط القطاع المالي وكان من بينها إنشاء سوق مالي⁽⁹⁾ بين البنوك التجارية. ومُنحت الأخيرة استقلالها وجرى تطبيق نظام اتفاقيات إعادة الشراء بين البنوك التجارية والبنك المركزي الجزائري. وفي سنة 1990م أنشأ قانون النقود والائتمان إطارا نقديا جديدا أحرز بعض التقدم نحو وضع الدعامة المؤسسية لقيام بنك مركزي يتمتع بالاستقلال. وفي سنة 1992م، توقف البنك المركزي الجزائري عن فرض حدود الائتمان القصوى على إقراض البنوك التجارية، وبدأ يعتمد تماما على إعادة تمويل البنك المركزي للاقتصاد. وفي أكتوبر 1994م فرض البنك المركزي الجزائري شرطا على البنوك التجارية يقضي بوجود احتياطي ممول لديها (بنسبة 3% من مجموع الودائع، مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية). وبدأ العمل بمزادات إعادة الشراء في مايو 1995م لتوفير السيولة للبنوك التجارية. وكان الهدف من المزادات زيادة دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات السوق التنافسية وضمان المزيد من الشفافية بخصوص معايير توزيع الائتمان. وقد ارتفع عدد المزادات بصفة مستمرة، حيث تعقد مرة كل ثلاثة أسابيع. وأخيرا طبقت عمليات السوق المفتوحة رسميا في نهاية سنة 1996م ولوأن نشاطها ما يزال منخفضا بسبب السيولة الزائدة حاليا في الجهاز المصرفي وقلة عرض الأوراق المالية القابلة للتداول لتعميق السوق. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، حُررت هذه الأسعار تدريجيا خلال هذه العملية واستبدلت الحدود القصوى على أسعار الإقراض بضوابط على فوارق أسعار الفائدة، ثم أزيلت كافة الضوابط وظهرت أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة في أوائل سنة 1996م.

1. الترتيب الخاص بالنقد الأجنبي:

حل محل جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في البنك المركزي الجزائري إنشاء سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر 1995م. ولتحسين الحصول على النقد الأجنبي، صرح البنك المركزي بإنشاء مكاتب الصرافة في ديسمبر 1996م، التي انتشرت كثيرا في سنة 1997م

2. إعادة هيكلة البنوك/الإطار التنظيمي:

لتقوية الوساطة المالية في الاقتصاد، قامت السلطات بجهد رئيسي لإصلاح القطاع المصرفي. ففي 1992. 1993م، تحملت الحكومة ما يزيد على 275 بليون

دينار من المطالبات المصرفية المشكوك في تحصيلها والمستحقة على المؤسسات العامة (ما يعادل 60 % من الائتمان المصرفي المقدم إلى الاقتصاد و23 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1992م) وذلك باستبدالها بسندات حكومية. وأغلق صندوق إعادة التأهيل في نهاية سنة 1996م، حيث تمت آخر مدفوعات منه (10 بلايين دينار) في ديسمبر 1997م، في نهاية إعادة رسملة البنوك. ومنذ سنة 1995 من نُفِذت معايير احترازية جديدة، بما في ذلك فرض حدود على تركيز المخاطرة ووضع قواعد واضحة لتصنيف القروض والمخصصات و في الوقت الحالي، يتعين على البنوك أن تفي بنسبة لرأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر بمقدار 4 % والتي سترتفع إلى المعيار الموضوع من بنك التسويات الدولية وقدره 8 % بحلول سنة 1999م.

وللتأكد من أن البنوك ملتزمة بالشروط الجديدة، قررت الحكومة إعادة ترخيص جميع البنوك من جانب البنك المركزي الجزائري . وأعيد بالفعل ترخيص بنكين منهما بنك خاص جديد. ولإتمام هذه العملية، تجرى عمليات التدقيق على البنوك ومن المتوقع أن تنتهي بنهاية سنة 1997م وقد أدى الانضباط المالي الذي فرضته البنوك على المؤسسات العامة إلى تحسين حافطة القروض المصرفية. وعلاوة على ذلك ولتحسين تشغيل النظام المصرفي وحماية المودعين، أُسْتُحْدِثت آلية محدودة لضم الودائع في ديسمبر 1997م. وأخيرا، سينفذ بدعم فني من البنك الدولي برامج يهدف لتحديث نظام المدفوعات بصفة خاصة لتسريع المعاملات فيما بين البنوك وداخلها.

3 .توسيع نطاق الأدوات المالية:

لزيادة عدد و أنواع الأدوات المالية المتاحة، حيث كان من المتوقع أن يبدأ سوق الأوراق المالية عملياته قبل نهاية سنة 1997م. وقد أنشئت لجنة لتنظيم سوق الأوراق المالية والرقابة عليها بالإضافة إلى شركة لإدارة مبادلات الأوراق المالية وقد استفادت الجزائر في هذا الخصوص من المساعدة الفنية لتدريب العاملين وهي المساعدة التي قدمتها كندا، فرنسا و تونس .

4 . تمويل المساكن :

تحول بنك الإسكان (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) إلى بنك للقروض العقارية يعمل على أساس تجاري في أبريل 1997م. وأنشئت شركة لإعادة التمويل العقاري وشركة لضمان القروض العقارية في سبتمبر وديسمبر 1997م على التوالي. وكان من المنتظر أن تساعد هاتان الشركتان

على توسيع الإمكانيات المالية في قطاع الإسكان بما في ذلك تشجيع المؤسسات المالية الأخرى على دخول السوق.

ثالثا/ إصلاحات تعزيز الوفرة المالية والتخصيص الفعال للموارد⁽¹⁰⁾.

1 . يأتي في مقدمة جدول أعمال الإصلاح مسألة تعميق السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية. و من شأن هذا التعميق أن يؤدي إلى منحنيات للعائد يمكن استعمالها كمقياس آخر لاتخاذ القرارات وتسهيل تنفيذ عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر.

2 . يتعين الاستمرار في الجهود الرامية إلى تقوية الوضع المالي للبنوك الحالية حتى تتمكن من تحقيق نسب كفاية رأس المال المستهدفة وأن تصبح قادرة على تحقيق الأرباح مما يسهل خصوصتها. وفي هذا الصدد، يجب اتخاذ الخطوات لمنع تكرار منح القروض المشكوك فيها على نطاق واسع إلى الشركات العامة. والواقع أن النجاح في الإصلاح المصرفي سيتوقف بشكل حاسم على توحيد قطاع المؤسسات العامة من ناحية واستمرار بنك الجزائر في مراقبة البنوك التجارية. ومن ناحية أخرى سوف تدعو الحاجة إلى تعزيز المنافسة بين البنوك من خلال إنشاء أسواق مالية غير مصرفية (للأسهم والسندات). وفي هذا الصدد، فإن تحرير الدخول إلى القطاع بالإضافة إلى الخصخصة وتزايد المنافسة الأجنبية سيزيد من ديناميكية هذا القطاع، وذلك بتشجيع اتباع أساليب الإدارة الحديثة والاستعانة بالخبرة الأجنبية. وينبغي أن تؤدي عملية التحرير وتعميق الأسواق المحلية في النهاية إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والانتقال إلى القابلية الكاملة للتحويل التي تُعرض الأسواق المالية المحلية بدرجة أكبر للمنافسة من جانب الأسواق العالمية.

3 . يستدعي الأمر اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق التمويل الطويل الأجل من خلال تشجيع إنشاء أسواق للأوراق التجارية والقروض العقارية وغيرها من الأدوات المالية طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء أولوية كبيرة لانتهاء من إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الجارية حاليا.

4 . يجري إنشاء سوق للأوراق المالية. وكخطوة أولى، أُنشئت لجنة تنظيم سوق الأوراق المالية والرقابة عليها في أوائل سنة 1997م. والجدير بالذكر أن وجود أسواق فعالة للأسهم يعد ضروريا للنهوض بالقطاع الخاص الحديث، لأنها تعبئ المدخرات وتشكل مصدرا بديلا لتمويل الشركات عن طريق

الأسهم إذ تساعد في التغلب على القيود المفروضة على الشركات العائلية التقليدية. وربما أصبحت أيضا أداة رئيسية في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية لتمويل برنامج الخصخصة كما دلت عليه تجربة مصر والمغرب الناجحة. ولكي تصبح عنصرا رئيسيا في إنجاح برنامج الخصخصة⁽¹¹⁾.

II: توصيات موجهة للبنوك.

إن التوصيات التي يمكن أن تتوجه بها إلى البنوك التجارية الجزائرية في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد، تمس ثلاث مواضيع رئيسية والتي تتميز بدور مهم جدا في تكييف آلية عمل البنوك داخل المحيط الاقتصادي الجديد

وهي : أولا: التقويم الداخلي للبنوك، ثانيا: العلاقات مع العملاء، وثالثا: محيط النشاط المصرفي

أولا. التقويم الداخلي للبنوك⁽¹²⁾.

1. في إطار القواعد الجديدة لتشغيل الاقتصاد يجب مطابقة كفاءات عمال البنوك لاحتياجات العملاء المتزايدة والتطورات التكنولوجية. ولكي يتأتى ذلك، نقوم بـ:

- أ. إعداد برامج تكوين تتناسب مع تطور النظام المصرفي.
- ب. المشاركة الفعالة في التكوين ما بين البنوك من خلال الاستعمال الأمثل لوسائل "SIBF" (Société Interbancaire de Formation)
- ت. استعمال البنية الداخلية للتكوين بصفة نظامية.
- ث. تنظيم التكفل بالتكوين المصرفي على مستوى هياكل التعليم العالي بتحريك وتنشيط المدى "DES banque" و "DESS banque"
2. الموازنة لعمليات التكوين من المهم جدا تنظيم اتصالا داخليا وهذا لأجل:
 - أ. ضمان أحسن نشر للتعليمات و التوجيهات تجاه العمال.
 - ب. تحسين الثقافة المصرفية للعمال بتوفير الوثائق المختصة.
3. أما فيما يخص الاعتمادات، فهي تتطلب مجهودا لـ:
 - أ. تكييف البيانات ودورات الدراسة والقرارات من أجل الحصول على أحسن فعالية: 1. نشر دليل تيسير الاعتمادات. 2. تنمية قدرات تحليل الخطر. 3. إعادة إعداد مفوضية الاعتماد لتخفيض آجال معالجة ملفات الاعتماد.

ب . التقليل من اللجوء المتكرر للمكشوف المصرفي بتكثيف أشكال الاعتماد الأخرى مع احتياجات العملاء، خصم الأوراق التجارية، الشيكات، تعبئة الديون، كفالة الصفقات، اعتمادات التوقيع، سند رهن البضاعة، الاعتماد الايجاري، الفكتورينغ...الخ
ت . رد الاعتبار للأخذ المعقول للمخاطر حتى لا يتم العمل فقط بحشد الضمانات.

ث . ترقية وتعميم متابعة الاعتمادات الممنوحة من خلال تدعيم المراقبة ووضع الوسائل المناسبة.

ج . تحفيز تمويل الاستثمارات وخاصة في غياب المؤسسات المالية والأدوات المناسبة، مع إمكانية إعادة خصم الاعتمادات المتوسطة الأجل لدى بنك الجزائر⁽¹³⁾.

ثانيا . العلاقات مع العملاء .:

1 . إدخال و تطوير سياسة تجارية نوعية لكل بنك بجعل في مقدمة هذه السياسة أهم ما عندها من نقاط: جودة خدماتها وسمعة علامتها.

السياسة التجارية لكي تحدث تأثيرا معنويا يجب أن تركز على:

أ . تسيير وسائل الدفع أكثر حداثة و شفافية .

ب . توفير كل المعلومات المفيدة للعمل لدى كل وكالة.

ت . إقامة علاقة مبنية على السرية فيما يخص عمليات الشراكة مع العملاء الراغبين في ذلك .

وبصفة عامة، يجب على المصرفي أن يكون في الاستماع لعميله وفي خدمته قدر استطاعته و مستعدا للتكفل بعملياته على المستوى اللامركزي وعليه أن يتعود على أن يكون هادئا في ردود أفعاله مهما كان الجانب القانوني للعمل.

2 . من المهم جدا أن يتعرف المتعاملين مع البنك على البنك من خلال دوره و الخدمات التي يمكن أن يقدمها لهم. و لكي يتم ذلك يجب وضع سياسة اتصال تتوافق مع الأهداف المنشودة بواسطة.

a. استخدام حملات إذاعية كافية.

b. النشر عبر وسائل مناسبة كل المعلومات المالية، الاقتصادية أو التعديلية التي يمكن أن تكون محل اهتمام العملاء، هذا إلى جانب هامش يذكر فيه الإحصائيات المالية والنقدية لبنك الجزائر.

هذه الأعمال تمكن من ترقية وتطوير سياسة ديناميكية للتسويق.

3 . بهذه الشروط يكون بالإمكان تدعيم جمع الموارد المالية التي تكون تحت الطلب بطريقة محفزة و يجب أن تكون الجهود في هذا الاتجاه أكثر أهمية من الموارد المالية تحت الطلب التي لا تكلف إلا مصاريف التسيير.

إن تطور استعمال الشيكات في المبادلات الجارية كان سببا كافيا للبنوك لكي تندفع للالتزام بعملية واسعة تهدف من ورائها إلى صيرفة أكثر شمولية للاقتصاد.

4 . تعبئة الادخار تتطلب نظام على المقاربة الجديدة لإشكالية معدل الفائدة. إذ يجب على البنوك أن تراعي في العوائد التي تقدمها:

a. معطيات الاقتصاد الكلي الأساسية.

b. السياسة النقدية التي لا يمكن أن تركز على ترشيد الاعتماد فقط.

وتجدر الإشارة خاصة، داخل محيط يدفع للاستثمار من جديد، توقع نظام أكثر مرونة في اللجوء على إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

على البنوك أن تُدخل مرونة أكثر في وضع معدلات الفائدة التي تقدمها على الموارد المالية لأجل، دون أن تلحق الضرر بعملية ترقية الأدوات المالية الأخرى.

من جهة أخرى، البنوك في حاجة كبيرة لتدعيم مواردها المالية، وإلا لن تستطيع أن تكون في أتم الاستعداد لتمويل استثمارات عملائها.

5 . الاستثمار، محرر من كل القيود بواسطة القانون الجديد و يساهم في الانفتاح على التوفير و كقياس مرافق لهذا القانون، تجدر الإشارة إلى التشغيل الفعال للأموال لاستقرار التبادلات طبقا لما جاء في القانون 90/06 لـ 30 نوفمبر 1999م لبنك الجزائر. هذه الأموال تسمح بتأمين المستثمرين.

ثالثا . محيط النشاط المصرفي.

1 . مبدأ الاستقلالية يتضمن تولي البنوك مسؤولية القرارات التي تتخذها. كل أمر بالتمويل موجه لتدعيم نشاط أو ترقية عملية ما يجب أن يكون مصحوبا بمقاييس التوقع أو التنبؤ للتكفل بالنتائج المالية المغايرة في آجال معقولة.

2 . من المهم ترقية وتسهيل عملية إنشاء بنوك الأعمال، المؤسسات المالية، شركات توظيف الأموال، بنوك "Offshore" وشركات الاستثمار، لتتكفل بعملية تمويل الاستثمارات المنتجة وهذا بتوافق مع التشريع الصارم.

- 3 . يكون من المناسب تصور الدور الذي يمكن أن تؤديه عملية إنشاء صندوق للأسواق العمومية، في جعل ديون الدولة أكثر سيولة، خاصة تلك التي تحتفظ بها مؤسسات BTPH.
- 4 . ومن المستحسن تنظيم و بطريقة أكثر فعالية، أسواق الرهن والمال وشركات الكفالة المتبادلة التي تستطيع تسهيل الائتماس إلى الاعتمادات P لترقية الصادرات، M.I/P.M.E.
- 5 . من الضروري جعل مشروع إنشاء شركة تأمين الاعتماد للتصدير واقعا ملموسا.
- 6 . من المهم أيضا تحسين نظام الإعلام فيما بين البنوك من أجل استعجال معالجة العمليات (تغطية الشيكات و الأوراق التجارية الأخرى و عمليات التحويل) و تطوير وسائل دفع جديدة كبطاقة الاعتماد ومنتجات أخرى في مجال النقود⁽¹⁴⁾
- 7 . مهم أيضا تعميم مهام البنك و قيوده على الإدارات التي لها علاقة بالنشاط المصرفي، خاصة إدارة الدومين، الضرائب والإدارة القضائية كذلك.
- 8 . كما يقتضي الأمر جعل التعامل على سندات الخزينة يكون بشروط أكثر أهمية بالنسبة للبنوك.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى أن:

- 1 . السياسة التمويلية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاه الاقتصادي للبلاد و بالأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية المنتهجة وهذا هو الذي كان وراء التغيرات التي طرأت عليها .
- 2 . أيضا الجهاز المصرفي تأثر كثيرا بالتحول الاقتصادي و تعرض لعدة إصلاحات تهدف إلى تحسين خدماته و زيادة فعالياته في تمويل الاقتصاد . خاصة في مرحلة التحضير للدخول في اقتصاد السوق وللانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نلمس هذا بالأخص في قانون النقد والقرض المؤرخ بـ: 14 أفريل 1990م.

3 . ضرورة تكيف البنوك التجارية الجزائرية بشكل يساعد المؤسسات الاقتصادية على خوض المرحلة الاقتصادية الحالية والتي تتميز بأنها صعبة

جدا وتتطلب مجهودات كبيرة على كل الأصعدة: الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية.

وعليه حاولنا تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات :
أولا/ النتائج :

1 . أن المؤسسة العمومية الاقتصادية غير قادرة ذاتيا على القيام بتمويل نشاطها، سواء على المدى القصير أو الطويل و الالتماس إلى القرض أمر ضروري و مصيري .

2 . تساهم البنوك التجارية الجزائرية مساهمة قوية في تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية و بالأخص في تمويل نفقات التسيير .

3 . ن سجل أن الائتمان المصرفي المستعمل حاليا يتمثل فقط في شكل واحد وهو المكشوف المصرفي، في حين أن للائتمان أشكال مختلفة بحيث تتوافق مع الاحتياجات التمويلية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في مرحلتي التسيير و التجهيز.

4 . ن سجل أيضا أن قرض الإيجار "Crédit-bail" يمنح من طرف بنك تجاري واحد وهو بنك البركة، في حين نجد أن قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 م يسمح لجميع البنوك التجارية القيام بمنح هذا النوع من القرض.

5 . ن سجل حاليا على مستوى السوق المالية دور جد مهم للبنك في مساعدة المؤسسات التي تلجأ إليه لتسيير إجراءات عملية طرحها للأسهم أو السندات، فهو يقدم لها خدمات متميزة في هذا المجال.

6 . التغيرات التي طرأت على السياسة التمويلية في الجزائر، سمحت للمؤسسة الاقتصادية أن تختار البنك الذي تريد التعامل معه وحملتها مسؤولية تدبير مواردها المالية و قبل هذا أقرت استقلالية المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات المالية المصرفية.

7 . تحول الاتجاه الاقتصادي استوجب تطوير النظام المصرفي و المؤسسة الاقتصادية معا للدخول في مرحلة المنافسة أين يكون الهدف الأول لهما هو البقاء في السوق.

ثانيا / التوصيات :

- 1 . ضرورة استخدام أشكال الانتماء المصرفي التي لا يستعملها البنك التجاري بدعوى أن عملاء البنك لا يطلبونها وإنما عليه أن يوضح مزاياها ويقترحها عليهم.
- 2 . لفت الانتباه إلى ضرورة تحسين خدمات البنك و توطيد العلاقة "بنك-مؤسسة".
- 3 . حتمية توضيح الفائدة التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من خدمات البنك داخل سوق البورصة وذلك عن طريق إعلام مسيري المؤسسات الاقتصادية بأهمية هذه الخدمات.
- 4 . على البنوك التجارية أيضا أن تبادر بإقامة أيام إعلامية تشرح فيها لرجال الأعمال وأصحاب المؤسسات أهمية قرض الإيجار في سد احتياجات تمويل التجهيز.
- 5 . ضرورة تدعيم الجهاز المصرفي بهياكل جديدة سواء كانت وطنية أو أجنبية عامة أو خاصة.

. الهوامش :

- 1 - عبد اللطيف بن أشنوها ، الجزائر اليوم بلد ناجح ، الجزائر: بدون مكان نشر ، سنة 2004 ، ص 70.
- 2 - إعداد مركز البحوث المالية و المصرفية ، المغرب العربي : عقبات على طريق البناء الاقتصادي "مجلة الدراسات المالية و المصرفية" 3، من السنة الخامسة (سبتمبر 1997) ص ص. 62 ، 63.
- 3 - إعداد مركز البحوث المالية و المصرفية ، المغرب العربي : عقبات على طريق البناء الاقتصادي ص 62.
- 4 - المرجع السابق ص 63.
- 5 - حياة بن اسماعين ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عنابة ، ص 206.
- 6 - ضياء مجيد الموسوي ، الخصصة و التصحيحات الهيكلية " آراء و اتجاهات " ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2001 ص 28.
- 7 - إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي ، " المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" الدورة 16 - نوفمبر 2000 - ص 33.
- 8 - رمضان شراح ، أداء الاقتصاديات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية و النقدية مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي - "مجلة العلوم الإنسانية" - جامعة متتوري - عدد 18 ديسمبر 2002 ، ص ص. 98 - 110.
- 9 - محفوظ جبار ، البرصة وموقعها من أسواق العمليات المالية - الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - 2002 ، ص 18.

- 10 - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998) ص 95.
- 11 - نفس المرجع السابق، ص 96.
- 12 - شمعون شمعون، بورصة الجزائر- تقديم عبد الرزاق موري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - 1999، ص 140.
- 13 - نادر ألفريد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت، الأردن- الدار العربية للعلوم - 2000 ص 19
- 14 - طارق عبد العال، التقييم - تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج والخصوصية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص ص 288 - 290.

. قائمة المراجع:

- 1 - إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" الدورة 16 - نوفمبر 2000.
- 2 - إعداد مركز البحوث المالية والمصرفية، المغرب العربي: عقبات على طريق البناء الاقتصادي "مجلة الدراسات المالية والمصرفية" 3، من السنة الخامسة (سبتمبر 1997).
- 3 - حياة بن اسماعين، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عنابة.
- 4 - رمضان شراح، أداء الاقتصاديات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والنقدية مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي - "مجلة العلوم الإنسانية" - جامعة منتوري - عدد 18 ديسمبر 2002.
- 5 - شمعون شمعون، بورصة الجزائر - تقديم عبد الرزاق موري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - 1999.
- 6 - ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية "آراء واتجاهات"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2001.
- 7 - طارق عبد العال، التقييم - تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج والخصوصية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
- 8 - عبد اللطيف بن أشنهوا، الجزائر اليوم بلد ناجح، الجزائر: بدون مكان نشر، سنة 2004.
- 9 - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998).
- 10 - محفوظ جبار، البرصة وموقعها من أسواق العمليات المالية - الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - 2002.
- 11 - نادر ألفريد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت، الأردن- الدار العربية للعلوم - 2000.
- 12 - Henri bourguinat, Globalisation et politiques économiques-les marges de manœuvre, Paris, édition : Economica, 1999.
- 13 - M.Aglietta, A.brender, V.coudert, Globalisation financière : l'aventure obligée, Paris, édition : Economica, 1990.